

معلومات الباحث

عنوان المداخلة: المشتقات المالية الإسلامية كنتاج للهندسة المالية الإسلامية: دراسة حالة بنك

دخان خلال الفترة (2020-2024)

اسم الباحث: برازحلية

الدرجة العلمية: أستاذ

مؤسسة الإنتماء: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

معلومات النشاط العلمي

عنوان النشاط : الملتقى الدولي العلمي الأول (حضورى/عن بعد) الموسوم بعنوان:

الصيرفة الإسلامية في سياق المستجدات المالية والالكترونية المعاصرة

تاريخ النشاط يومي 23-24 أفريل 2025

الجهة المنظمة: جامعة الجلفة

جامعة زيان عاشور بالجلفة.
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة.
فرقة إدارة الأعمال المقاولاتية والتنمية المحلية المستدامة.

تنظم فرقة بحث حوكمة تشجيع الاستثمار عبر مسار الإصلاحات المالية والجوانب المستجدة في الجزائر.

الملتقى الدولي العلمي الأول (حضورى/عن بعد) الموسوم بعنوان:
الصيرفة الإسلامية في سياق المستجدات المالية والالكترونية
المعاصرة

يومي 24-25 أفريل 2025 بجامعة الجلفة

**المشتقات المالية الإسلامية كنتاج للهندسة المالية الإسلامية: دراسة حالة بنك
دخان خلال الفترة (2020-2024)**

**Islamic financial derivatives as a product of Islamic financial
engineering: Dukhan Bank case study during the period (2020-2024)**

محور الملتقى: الهندسة المالية للصيرفة الإسلامية وآثارها

جمال شرفه¹، حليمة بزار²

¹ جامعة قسنطينة 02، الجزائر، dchorfa25@gmail.com

² جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، hbezaze@gmail.com

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أحد أهم منتجات الهندسة المالية الإسلامية وهي المشتقات المالية الإسلامية من خلال التعرف على أدواتها وواقع استخدامها في المصارف الإسلامية وتحديداً مصرف دخان الإسلامي القطري، بالإضافة إلى المنهج الوصفي والتحليلي وكذا منهج دراسة حالة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل أهمها؛ أن الهندسة المالية الإسلامية دعمت الصيرفة الإسلامية في إدارة مخاطرها من خلال ابتكار أدوات المشتقات المالية الإسلامية، وأن بنك دخان يستخدم بعضًا من هذه الأدوات في إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية الإسلامية؛ المشتقات المالية؛ المشتقات المالية الإسلامية؛ بنك دخان.

ABSTRACT

This research paper aims to shed light on one of the most important products of Islamic financial engineering, which is Islamic financial derivatives, by identifying their tools and the reality of their use in Islamic banks, specifically Qatari Islamic Dukhan Bank, based on the descriptive and analytical approach as well as the case study approach. The study has reached many results, perhaps the most important of which is that Islamic financial engineering has supported Islamic banking in managing its risks through the innovation of Islamic financial derivatives tools, and that Dukhan Bank uses some of these tools in risk management.

Keywords: Islamic Financial Engineering; Derivatives; Islamic Derivatives; Dukhan Bank.

* المؤلف المرسل: بزار حليمة

1. مقدمة :

شاع في السنوات الأخيرة من القرن الماضي استخدام المشتقات المالية بأنواعها المختلفة والتي شكلت واحد من أهم التطورات المثيرة في تاريخ الأسواق المالية حيث تطورت بمجرد تصورات إلى أدوات حقيقة يتم التعامل بها في الأسواق المالية الدولية. إن التوسع في المشتقات المالية عرض المتعاملين فيها لخسائر فادحة وربما للإفلاس، كما كانت السبب الرئيس في العديد من الأزمات المالية، لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة مدى القصور الذي تتطوّر عليه عقود المشتقات المالية، وكذلك مستوى المخاطر الكبيرة التي تحتويها والناجمة عن سوء إدارتها ونقص الشفافية المصاحب لها. لذا تزايدت النداءات بضرورة تنظيم هذه الأدوات وتنميط عقودها لضمان استقرار أسواقها.

حرم الفقهاء المعاصرون استخدام المشتقات المالية في التمويل الإسلامي، وقد اعتمدوا في حكمهم على مجموعة من الأسس لعل أهمها؛ أنها تتعارض مع قاعدة العدل، انطواها على الربا، انتقاء الملك فيها، صورية أغلبها، انطواها على مجازفة تشبه الميسر والغرر والقمار، ولقد أدى عدم وجود مشتقات مالية إسلامية للتحوط وإدارة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية الإسلامية أو مؤسسات الأعمال الملزمة بالمعاملات الإسلامية إلى انسحاب تلك المؤسسات من المعاملات المالية ذات المخاطر المرتفعة، وهو ما يقلل من دورها ومساهمتها في النظام المصرفي، وبذلك يصبح دورها هامشياً في الاقتصاد ويقلل من مقدرتها على إدارة أصولها وخصوصها بكفاءة، وهو ما يرفع من تكلفتها وبالتالي لا تستطيع منافسة المؤسسات المالية التقليدية دأبت العديد من الهيئات الشرعية لتأصيل البدائل المشروعة المشتقات المالية التقليدية .

المشتقات المالية الإسلامية كنتاج للهندسة المالية الإسلامية: دراسة حالة بنك دخان خلال الفترة (2020-2024)

قامت العديد من المصارف الإسلامية باستخدام أدوات المشتقات المالية الإسلامية المبتكرة لاستخدامها في إدارة مخاطرها ونجد من ضمن هذه المصارف مصرف دخان الإسلامي القطري.

تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ماهي مختلف أدوات المشتقات المالية الإسلامية؟ وما هو واقع استخدامها في بنك دخان الإسلامي؟
الفرضيات: يعكس التساؤل الرئيسي للإشكالية التي ننوي معالجتها فرضيتين هما:
الفرضية الأولى: ساهمت الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار العديد من أدوات المشتقات المالية الإسلامية.

الفرضية الثانية: يستخدم بنك دخان بعض أدوات المشتقات المالية الإسلامية في إدارة المخاطر التي يتعرض لها.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

1-التعرف على الحكم الشرعي للمشتقات المالية التقليدية.
2-تسليط الضوء على مقتراحات الباحثين الاقتصاديين المسلمين في بدائل المشتقات المالية التقليدية

3-التعرف على مختلف أدوات المشتقات المالية الإسلامية.
4-اسقاط الجانب النظري للدراسة على الواقع العملي من خلال تجربة بنك دخان.

المنهج: تماشياً مع طبيعة الإشكالية المطروحة والمناهج المعتمدة في العلوم الإنسانية، فإننا سنعتمد على:

- المنهج الوصفي، لاستعراض المفاهيم الضرورية لإرساء الأرضية والخلفية النظرية للموضوع.

منهج دراسة حالة: وذلك بإسقاط الجانب النظري على واقع بنك دخان.

2. الإطار المفاهيمي للمشتقات المالية الإسلامية

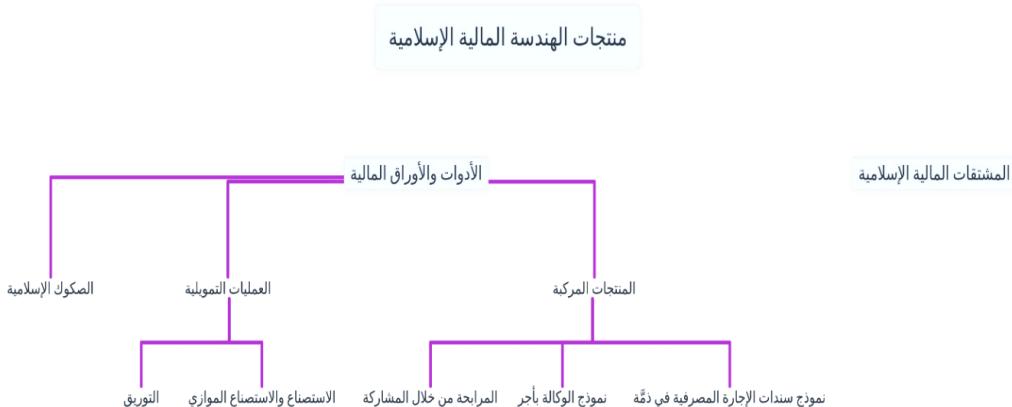
1.2 تعريف الهندسة المالية الإسلامية وأهم منتجاتها:

يقصد بالهندسة المالية الإسلامية: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتوفيق لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف". (أحمد قندوز ، 2012).

يشير هذا التعريف إلى أن الهندسة المالية الإسلامية يتضمن العناصر التالية:

- ابتكار أدوات مالية جديدة.
- ابتكار آليات تمويلية جديدة.
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية كإدارة السيولة مثلاً.

- جميع الابتكارات المشار إليها سابقا يجب أن تكون موافقة للشرع.
ويشير المخطط التالي إلى أهم منتجات الهندسة المالية الإسلامية والمتمثلة أساسا في:
المشتقات المالية الإسلامية والأوراق والأدوات المالية



المصدر: من إعداد الباحثين

2.2 المشتقات المالية الإسلامية كديل للمشتقات المالية التقليدية:

تعد المشتقات المالية من أهم التطورات المثيرة في تاريخ الأسواق المالية، فبعدما انحصر التعامل في هذه الأسواق على الأسهم والسنادات والتي أصبحت تعتبر أدوات مالية تقليدية أنتجت لنا الهندسة المالية أدوات مالية حديثة تعرف بالمشتقات المالية. تستخدم الأدوات المشتقة لعديد من الأغراض تتمثل في، إدارة المخاطر، المضاربة والمراجعة.

لا تتوقف الهندسة المالية عن صناعة منتجات جديدة تضاف إلى رصيد الأدوات المشتقة، لذا فقد أصبح من غير الممكن أن نتناول على سبيل الحصر هذه الأدوات. ويمكن تقسيمها إلى أدوات الجيل الأول وأدوات الجيل الثاني إن أهم أدوات الجيل الأول وأكثرها شيوعا في عالم المشتقات، العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود الخيارات، عقود المبادلة. أما أهم أدوات الجيل الثاني فتتمثل في العقود الغربية.

رغم أن التعامل في المشتقات يستهدف الحد من مخاطر التقلبات في العائد وأسعار الصرف وأسعار السلع إلا أنه وبحكم طبيعة هذه الأدوات وارتباطها بالتوقعات جعلها تشكل مخاطر في حد ذاتها، ويمكن القول أنه هناك مجموعتين من المخاطر المرتبطة بعقود المشتقات: المخاطر التقليدية (مخاطر السوق، المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية) المخاطر الخاصة (مخاطر الارتباط، مخاطر نسبة الحماية، مخاطر السيولة، مخاطر التسعير ومخاطر الرفع المالي).

المشتقات المالية الإسلامية كنتاج للهندسة المالية الإسلامية: دراسة حالة بنك دخان خلال الفترة (2020-2024)

إن التوسع في المشتقات المالية عرض المتعاملين فيها لخسائر فادحة وربما للإفلاس، كما كانت السبب الرئيس في العديد من الأزمات المالية، لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة مدى القصور الذي تتطوّي عليه عقود المشتقات المالية، وكذا مستوى المخاطر الكبيرة التي تحتويها والناجمة عن سوء إدارتها ونقص الشفافية المصاحب لها. لذا تزايدت النداءات بضرورة تنظيم هذه الأدوات وتنميط عقودها لضمان استقرار أسواقها.

2.2.1 الحكم الشرعي للمشتقات المالية التقليدية:

حرم الفقهاء المعاصرون استخدام المشتقات المالية في التمويل الإسلامي، وقد اعتمدوا في حكمهم على مجموعة من الأسس تتمثل فيما يلي:

- تتعارض مع قاعدة العدل التي تمثل الأصل في العقود، والتي أمر بها الله تعالى في قوله عز وجل: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ" (النحل 90) حيث إنه في هذا النوع من العقود تتعارض مصلحة المتعاقدين تعارضًا بما كان مظنًّا من فائدة لأحد الأطراف يمثل ضررًا للطرف الآخر.

- عند استخدام المشتقات المالية في سوق العملات الأجنبية، لا يتم الالتزام بقواعد الصرف، وهو ما يؤدي إلى وقوع الربا. وتتطوّي العقود الآجلة والمستقبلية والخيارات والمقاييس التي محلها العملات الأجنبية، على تبادل عملات دول مختلفة. وبالتالي يجب أن تطبق قواعد صرف العملات على جميع صفتاتها.

- عقود البيع على تأجيل كل من الثمن والسلعة، فتصبح عبارة عن بيع دين بدين آخر، أي من بيع الكالئ بالكالئ المنهي عنه شرعاً.

- الثمن والسلعة في العقود المستقبلية والآجلة وعقود الخيارات هي آجلة، وغالباً ما تكون غير موجودة عند التعاقد. ومن ثم فإن البيع الحقيقي لا وجود له بل هو مجرد تبادل وعد. ولا يمكن للبيع أن يكون صحيحاً في الشريعة إلا إذا تم تأجيل الثمن أو التسلیم ولكن ليس الإثنين معاً. (مجموعة من المؤلفين ، ١٤٣٥هـ).

- ينتفي فيها الملك والقدرة على التسلیم ويسمى الفرق ربحاً أو خسارة أو يتم نقل المراكز ببيع ما اشتري أو شراء ما يبيع كل ذلك دون قبض، فهذه البيوع من قبيل بيع الإنسان ما ليس به.

- صورية أغلب البيوع الخيارية الشرطية حيث لا يجري تنفيذها ولا يتربّ عليها وبالتالي تملك ولا تملك فلا المشتري يمتلك المبيع، ولا البائع يمتلك الثمن. (أحمد قندوز ، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، 2008 ، صفحة 191).

- تتطوّي العقود الآجلة والخيارات والمقاييس على مجازفة تشبه الميسر والغرر والقامار. إذ يرتكز تداول المشتقات المالية في الأسواق، في كثير من الأحيان، على

مراهنات المجازفين على ارتفاع أو انخفاض أسعار الأصول الضمنية في عقود المشتقات. ومن المعروف أن المشتقات معاوضات صفرية وهو ما يشجع على استخدامها كأداة للمجازفة. والمجازفة ليست محرمة إجمالاً في الشريعة الإسلامية إلا إذا اتخذت سمة القمار، عندها تصبح محرمة. (مجموعة من المؤلفين ، 1435هـ).

وبناء على الاعتراضات المذكورة على المشتقات المالية التقليدية، كانت هناك محاولات لتطوير مشتقات إسلامية بديلة، ونستعرض في العنصر الموالي أبرز هذه المحاولات.

2.2.2 بعض المقترنات للبدائل الشرعية للمشتقات المالية التقليدية

اقترن بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي ببدائل شرعية للمشتقات المالية التقليدية، نذكر منها ما يلي:

أ- الاقتراح الأول: "الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي" (القرة داغي ، 1412/1992).

اقترن الباحث مجموعة من العقود الفقهية ببدائل عن عقود الاختيارات والعقود المستقبلية

أ-1- البدائل عن الاختيارات:

يرى الباحث أنه لا يوجد بديل مطابق لصور الاختيارات التي تتعامل بها البورصة، ولكن يمكن الوصول إلى الأهداف والنتائج المنشورة للاختيارات من خلال ما يلي:

- إجراء العقود بخيار الشرط (مع تحقق الشروط المطلوبة من وجود المعقود عليه ونحوه) ولا مانع من تمديد مدة خيار الشرط حسب العرف.

- عقد الاستصناع حيث يحل مشكلة وجود المعقود عليه وجهالة العمل، فيمكن أن ترتب عقود، وصكوك وشهادات خاصة بالاستصناع في المستقبل.

- عقد الجعلة أيضاً يمكن أن يعالج كثيراً من القضايا المستقبلية.

- عقد السلم، وبيع الأجل (بالتقسيط أو بدونه) يحلان مشكلة عدم وجود المسلم فيه في الأول، وتتأجيله المشروط وعدم وجود (الثمن) وتتأجيله في الثاني.

أ-2- البدائل عن المستقبليات:

يرى الباحث أن البديل عن هذه المعاملة هو السلم بشروطه الشرعية وكذلك الاستصناع في السلع المصنعة، بل إن الأخير فيه مرونة أكثر من حيث تسليم العوضين، وذلك بأن توضع عقود نمطية خاصة بالسلع المصنعة، فيتفق التاجر مع المصنع عن طريق الوسيط لصنع الكمية المطلوبة، وينظر في العقد المواصفات المطلوبة، والزمن والثمن.

المشتقات المالية الإسلامية كنتاج للهندسة المالية الإسلامية: دراسة حالة بنك دخان خلال الفترة (2020-2024)

وكذلك يمكن الاستفادة من عقد الجعالة، بأن يجعل فيه الشروط والمواصفات، ويصاغ العقد على شكل "الجعالة" بأن ينص فيه من أتى بكمية كذا من السلع الصناعية (كذا) في زمن (كذا) فإنه يعطي له مقابل كل طن (مثلاً) مبلغ كذا.

من خلال ما سبق ذكره، يمكن القول أن البدائل المقترنة من طرف الباحث هي عقود معروفة في الفقه الإسلامي (الخيار الشرط ، عقد الإستصناع ، عقد السلم ، عقد الجعالة ، البيع بالأجل) وهي عقود مناسبة لتحقيق وظيفة التحوط.

بـ- الاقتراح الثاني: نحو مشتقات مالية إسلامية (عبد الحميد الساعاتي ، 1419/1999).

قدم الباحث تعديلات وشروط يمكن أن تجعل عقود المشتقات المالية أقرب للقبول فقهاً دون تقوية وظيفتها الاقتصادية المبتغاة وهي التحوط.

بـ-1- عقود التحوط العادلة (العقود الآجلة):

تحقيقاً لغرض وحكمة العقد الآجل وتجنب الشوائب التي تسبب فساد عقود البيع عند الالتماء، فإنه يمكن اشتراط:

- تأجيل تسليم البدلين إلى الموعد المتفق عليه لأن هذا يحقق الغرض من العقد ويجوز تعجيل ذلك في السلم وهذا لا ينافي مقتضى العقد.
- يجوز أن يكون رأس المال ديناً يحيى أجله في الموعد المتفق عليه للتقابض.
- يجوز أن يكون رأس المال منفعة معلومة وقبض العين المولدة للمنفعة، وقد أجزى ذلك في السلم وهذا لا ينافي مقتضى العقد.
- يجب أن يكون موعد التقابض معلوماً ومحدداً.
- أن لا يكون المثمن في عقد التحوط سلعة بعينها أو إنتاج مصنوع بعينه لأنه قد ينقطع فيصبح غير مقدور التسليم.
- يجب الاتفاق على صفات السلع موضوع التبادل كالجنس والنوع والجودة وكل ما يؤثر في ثمن السلعة.
- يجب أن تكون السلعة معلومة القدر بمقاييس معلوم ومتعارف ومنتقى عليه.
- يجب أن تكون السلعة عامة الوجود في محلها (أي وقت التسليم) ومقدور على تسليمها ولا يلزم أن يكون بائع السلعة صانعاً أو منتجاً لها، بل يكفي أن تكون موجودة بالأسواق في موعد التسليم وبهذا نستبعد بيوغ الغرر الفاحش المجمع على تحريمه.
- يجب أن يحدد مكان التسليم وطريقة قبض الثمن.
- لا يجمع بين البدلين إحدى علل الربا.

إن تأجيل تسليم البدلين إلى الأجل المتفق عليه في عقد التحوط له ما يبرره شرعاً وهذه المبررات هي:

- إن هدف عقد التحوّط هو حماية البائع والمشتري وليس التمويل - وهذا يتحقق بتأجيل تسلیم البدلین وبالتالي يعتبر التأجیل من مقتضی هذا العقد، بينما تسلیم أحد البدلین لا يعتبر من مقتضی العقد.

انطلاقاً من حرية الشروط العقدية وهو المبدأ الأصلي العام في العقود والشروط لعلوم الحديث "المسلمون على شروطهم" أخرجه البخاري.

- فإن اتفاق كل من البائع والمشتري على تأجیل البدلین والتقابض في الأجل المتفق عليه يعتبر شرطاً صحيحاً لأنّه من مقتضی العقد.

- لا يوجد في العقد ما يفسده فلا يوجد فيه شبهة الغرر لأنّ محل عقد التحوّط كل ما يجوز بيعه وتنضبط صفاتاته، كما يجب أن يكون عام الوجود في محله. ولا يوجد فيه شبهة ربا الفضل حيث يجب أن لا يجمع بين البدلین إحدى علل الربا.

ب-2- شروط ومشروعية مقايضة التحوّط:

إن غرض مقايضة التحوّط هو غرض حماية المال الذي قد يكون عملة أجنبية أو عوائد وإيرادات أصول من خطر التقلبات غير المرغوبـة، ويتحقق بذلك هدف حفظ المال وهو من المقاصد الشرعية. ويعزز من تحقيق القبول الفقهي لهذا العقد تحقق الشروط التالية:

- أن يتم تبادل العوضين في مجلس العقد فلا يؤجل أحدهما.
- يمكن أن يكون المال المتتبادل عوضاً أو منفعة.
- يجوز أن يكون أحد البدلين أو كلاهما ديناً حالاً.
- يجب أن يكون العوض سلعة أو منفعة معينة، ولا يكون من السلع المثلية.
- يجب أن يكون موعد التبادل وإعادة التبادل محدداً ومتفقاً عليه سواء للسلع أو المنافع المتبدلة.
- يجب أن يحدد مكان التقابض وطريقته.
- يجب أن لا يجمع بين البدلين إحدى علل الربا.
- في مبادلة العملات الأجنبية تجري أحكام الصرف من شرط التقابض في مجلس العقد.
- يتم إعادة الصرف بالسعر المتفق عليه وهو سعر الصرف ابتداء.

في ضوء الشروط السابقة يقترح الباحث قبول مقايضة التحوّط فقهًا حيث إنها من العقود المستحدثة وتستخدم على نطاق واسع في الاقتصاد المعاصر، والغرض منها التحوّط وحفظ المال وهو من المقاصد الشرعية. كما أن مبررات من قال بفساد بيع الوفاء

المشتقات المالية الإسلامية كنتاج للهندسة المالية الإسلامية: دراسة حالة بنك دخان خلال الفترة (2020-2024)

لأشترط البائع أخذ المبيع إذا رد الثمن إلى المشتري لا تطبق في حال مقايضة التحوط للأسباب التالية:

- إن اشتراط إعادة التبادل يحقق التحوط وبالتالي هو من مقتضى العقد وليس خارجًا عنه.
- إن اشتراط إعادة التبادل يتحقق منفعة للطرفين معاً.
- لا يمكن أن تؤدي مقايضة التحوط إلى الربا حيث يتشرط أن يكون معدل التبادل وإعادة التبادل متساوين كما يتشرط ألا يجتمع في البذلين إحدى علل الربا.
- لا يوجد في مبادلة التحوط غرر فاحش حيث إن البذلين معينان، وموعدهما التبادل وإعادة التبادل محددان، ومكان التبادل وطريقته يتم الاتفاق عليهما.

من خلال ما سبق ذكره، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

• وضع الباحث مجموعة من الشروط حتى تكون عقود التحوط العادلة متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي شروط مقبولة ماعدا الشرط الأول والمتمثل في تأجيل تسليم البذلين إلى الموعد المتفق عليه، وذلك لأن العقود لا تصح إلا أن يتم فيها تسليم البذلين.

• وضع الباحث مجموعة من الشروط الفقهية لمقاييسات والتي تجعلها مختلفة عن المقاييس التقليدية، كما قدم مبررات في اختلاف مقايضة التحوط عن بيع الوفاء وهي مبررات نراها مقبولة.

ثـ المقترن الثالث: مستقبليات متوافقة مع الشريعة (عبد الحميد الساعاتي ع.، 2009).

اقترن الباحث عقوداً مستقبلية متوافقة مع الشريعة، ويرى أن أهداف المستقبليات الموقعة للشريعة هي:

- التأكد من أن العقود والعمليات المتعلقة بسوق المستقبليات لا تخالف الأحكام الشرعية في المعاملات كالربا والقمار والغرر الفاحش، وأن السلعة موضوع التداول ليست محرمة كالخنزير والخمر والسلاح...الخ.
- التأكد من أن القواعد التي تحكم سلوك جميع الأطراف في سوق المستقبليات الموقعة للشريعة، ومنهم السماسرة وأعضاء السوق وأعضاء المقاصة والمتعاملون، ملتزمون بالضوابط والقيم الإسلامية، ويخلقون سوقاً تعمل بسلامة ويثق فيها المتعاملون بأن أوامرهم سوف تنفذ تماماً وبالسعر العادل. ولهذا يحرم الغش والتدليس والكذب وعدم الوفاء بالالتزامات العقدية.

- توفير سوق يمكن أن تتحقق فيها الوظائف الاقتصادية لسوق المستقبلات. ولهذا تحرم أي ممارسة تتدخل في عملية استشارة السعر أو التحويل الفعال للمخاطر غير المرغوبة، وهذا ما يجعل أداء سوق المستقبلات ضعيفاً.

ويرى الباحث أنه يمكن تعديل عقود المستقبلات الموافقة للشريعة ويمكن أن يتم ذلك عندما تصبح الأصول والسلع محل التداول عقوداً ويجوز تداولها على أساس منظم وتكون الصفة والعقد منظمين على مستويات مختلفة من جانب المؤسسات المختلفة للتأكد من صحة وعدالة الصفة ولحماية مصداقية الطرفين والتزامهما.

إن الوضع المؤسسي للمستقبلات الموافقة للشريعة هو جزء من عقد التحوط المنمّط الذي يستعمل في هذه الصفة. لهذا يجب أن يكون موافقاً لمبادئ المعاملات الشرعية، وينطوي العقد المذكور على الالتزام ببيع أو شراء كمية معلومة من أصل أو سلعة تسلم في ميعاد مستقبلي محدد بثمن محدد في وقت العقد، علمًا بأن الأصل أو السلعة يجب أن يكون مباعًا شرعاً، ويمكن استخدامه لتعديل الوضع المؤسسي للمستقبلات التقليدية لكي يتوافق مع الوضع المؤسسي للمستقبلات الموافقة للشريعة.

3. أدوات المشتقات المالية الإسلامية وواقع استخدامها في مصرف دخان خلال الفترة (2024-2020)

1.3 أدوات المشتقات المالية الإسلامية:

تم تطوير عدد من المشتقات المالية الإسلامية وتم استخدامها في الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية، وقد كان الغرض من معظمها التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف ومعدلات الربح، وهي: العقود الآجلة الإسلامية المبنية على الوعود، المقاييسات الإسلامية في سوق العملات، المقايضة الإسلامية لعمارات مختلفة ، مبادلة معدل الربح، الخيارات الإسلامية.

أ- العقود الآجلة الإسلامية المبنية على الوعود: العقد الآجل مع وعد من طرف واحد في هذا العقد يعد الطرف الأول الطرف الثاني بشراء أو بيع عملة تسلم لاحقاً بثمن يتحقق عليه اليوم. ويجب على الطرف الأول (الواحد) الوفاء بوعده، أما الطرف الثاني فهو غير ملزم بهذا الوعود. (مجموعـة من المؤلفـين ، 1435هـ، صفحـة 678).

وتجدر الإشارة هنا أنه تمت إجازة استخدام الوعود في تجارة العملات من قبل كل من مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس الاستشاري الشريعي في البنك المركزي الماليزي.

ب- المقاييسات الإسلامية في سوق العملات:

ينبني هيكل المقاييسة في سوق العملات على مفهوم الوعود. وت تكون هذه المقاييسة من بيع صرف في البداية يعقبه وعد من الزبون يتلزم بموجبه ببيع صرف آخر في المستقبل

بسعر صرف اليوم. وفي التاريخ المستقبلي المحدد. يجري بيع الصرف حسب معدل الصرف الموعود به مستقبلاً.

ت- المقايضة الإسلامية لعملات مختلفة:

هي عبارة عن عقد مصمم كآلية تحوط من أجل تقليل تعرض المشاركيين في السوق لخطر أسعار صرف العملات في السوق والتي تنسن بالتبذبذب والتغير وذلك إلى أدنى حد ممكن، وبمعنى آخر فإن الهدف الرئيس لهذا المنتوج هو حماية المستثمر من مخاطر تذبذب سعر العملات هذا ويوجد نوع واحد هو المبادلة الإسلامية لعملات هيكل يبعين وله جزءان، الجزء الأول يكون فيه الطرف أ هو المشتري لتأكيد شروط الصفقات المستقبلية المخصصة، أما الجزء الثاني فيكون فيه الطرف ب هو المشتري لتأكيد شروط الصفقات المستقبلية المخصصة.

ث- مبادلة معدل الربح: يتيح ذلك للعملاء إدارة مخاطر تعرّض الأصول والالتزامات لمعدلات السوق بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويتتيح هذا الحل للعملاء مقايضة معدل ربح ثابت بمعدل ربح متغير والعكس صحيح. وبإمكان المصرف تحليل محافظ العملاء لتأمين حلول تحوطية بالمعدل الأعلى بهدف الحدّ من مخاطر تعرّض العملاء لاحتمال تبدل المعدلات (www.qib.com، بلا تاريخ).

ج- الخيارات الإسلامية:

الوعد في سوق تبادل العملات الأجنبية: يشبه هيكل الوعود في سوق تبادل العملات الأجنبية الخيار التقليدي، وفيه يستخدم الوعود الملزم من طرف واحد. إذ يتتعهد المصرف العميل عند التعاقد بتبادل العملة 1 مع العملة 2 في تاريخ محدد في المستقبل بسعر يتم الاتفاق عليه عند التعاقد. ويحصل المصرف عند التعهد على رسوم من العميل مقابل وعده الملزم.

ويمكن للعميل في تاريخ لاحق أن يطلب من المصرف الوفاء بوعده أو إعفاءه من ذلك. وإذا أراد العميل تنفيذ الوعود عند تاريخ الاستحقاق يجب تبادل العملات بين المصرف والعميل حسب الاتفاق. وسيطلب العميل تنفيذ الوعود إذا كان سعر العملة في تاريخ الاستحقاق في مصلحته. والجانب الإيجابي في هذا العقد هو أنه يتيح للعميل الخيار في التنفيذ بحيث لا ينفذ الوعود إلا إذا كان سعر السوق السائد في تاريخ الاستحقاق في مصلحته. ولكن هذه الميزة ليست مجانية، إذ يجب على العميل دفع رسوم مقابل التزام المصرف بالوعود. (مجموعة من المؤلفين ، 1435هـ، صفحة 682).

2.3 المشتقات المالية الإسلامية في بنك دخان:
1.2.3 نبذة عن بنك دخان:

يعد بنك دخان الخيار المصرفية المفضل في قطر، حيث يساعد الأفراد والشركات على اتخاذ خيارات يومية أفضل من خلال توفير تجارب مصرفية مبتكرة. تتوسعاً لأول عملية اندماج يشهدها القطاع المصرفية في قطر والتي جمعت بين بنك بروة وبنك قطر الدولي في عام 2019، بُرِزَ بنك دخان كأحد أكبر المؤسسات المصرفية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في الدولة، مستفيداً من الخبرة المشتركة لاثنتين من أبرز المؤسسات المالية وأكثرها ديناميكية في قطر. وعبر شبكة واسعة من الفروع، يقدم بنك دخان مجموعة متطورة من الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة إلى قاعدة عملائه الضخمة والتي تضم أكثر من 150,000 عميل.

بفضل بنية تحتية قوية من الموظفين والتكنولوجيا والحلول القائمة على البيانات، استطاع بنك دخان أن يتبوأ مركزاً رائداً متقدماً في السوق المصرفية في قطر. حالياً، يبلغ إجمالي أصول البنك 75.4 مليار ريال قطري، ويعود هذا الأداء إلى نموذج أعماله الذي يركّز على التنوع والابتكار المستمر في المنتجات والخدمات وتعزيز تجربة العملاء باعتبارها أكبر محركات نموه. يدين بنك دخان برؤاده إلى محفظته المتقدمة من الخدمات المصرفية المتفقة مع الشريعة، والخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة، وتمويل العقارات والتمويل المهيكل، والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى سوق رأس المال، ومنتجاته وخدماته إدارة الثروات والأصول.

خلال سنة 2024 كان لمصرف الدخان العديد من الانجازات نذكرها كما يلي: (<https://www.dukhanbank.com>) بلا تاريخ).

-جوائز يوروموني للتميز: 2024 النجم الصاعد في قطر-

-مجلة ميد-

- أفضل مدير ثروات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد
- أفضل تقديمات المنتجات المصرفية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- أفضل حلول للتمويل العقاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- التميّز في تقديم خدمات ترتكّز على العملاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- أفضل تقديمات متعددة القنوات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المشتقات المالية الإسلامية كنتاج للهندسة المالية الإسلامية: دراسة حالة بنك دخان خلال الفترة (2020-2024)

فوربس

- بنك دخان ضمن قائمة فوربس لأقوى 100 شركة عامة في الرق الأوسط لعام 2024
- بنك دخان يحتل المرتبة الرابعة في قطر والمرتبة 23 في الشرق الأوسط لأفضل 30 بنكاً في العام 2024

جلوبال فاينانس

- البنك الرقمي الأكثر ابتكاراً في قطر
- أفضل مؤسسة مالية إسلامية في قطر 2024
- أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية الخاصة في العالم 2024

2.2.3 واقع استخدام المشتقات المالية الإسلامية في بنك دخان خلال الفترة (2020-2024)

يوضح الجدول رقم 01 القيمة الاسمية للمشتقات المالية الإسلامية في بنك دخان خلال الفترة 2020-2024

جدول 1 : القيمة الاسمية للمشتقات المالية الإسلامية في بنك دخان خلال الفترة 2020-2024
الوحدة: ألف ريال قطري

2024	2023	2022	2021	2020	أدوات إدارة المخاطر
1.915.079	436.980	2.611.349	2.481.427	2.492.703	عقود تبادل معدلات الربح
146.685	734.572	789.629	865.362	706.692	الخيارات
19.843.964	10.509.769	13.455.382	18.054.183	3.815.314	عقود صرف عملة

						أجنبية آجلة
						الإجمالي
21.905.728	11.681.321	16.856.360	21.400.972	7.014.709		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للفترة 2020-2024

نلاحظ من الجدول أعلاه أن بنك دخان يستخدم ثلاثة أدوات من المشتقات المالية الإسلامية والمتمثلة في؛ عقود تبادل معدلات الربح، الخيارات، عقود صرف عملة أجنبية آجلة. وقد عرف إجمالي القيمة الاسمية لهذه الأدوات تذبذباً خلال فترة الدراسة حيث ارتفع سنة 2021 بمقدار 14.386.263 ألف ريال قطري، لينخفض خلال سنتي 2022 و 2023، ثم ارتفع من جديد خلال سنة 2024 أين بلغ الإجمالي أعلى قيمة له.

جدول رقم 02: الوزن النسبي لأدوات المشتقات المالية الإسلامية في بنك دخان خلال الفترة (2024-2020) الوحدة: %

أدوات إدارة المخاطر	2024	2023	2022	2021	2020
عقود تبادل معدلات الربح	8.74	3.74	15.49	11.59	35.54
الخيارات	0.67	6.29	4.68	4.05	10.07
عقود صرف عملة أجنبية آجلة	90.59	89.97	79.83	84.36	54.39
الإجمالي	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 01

المشتقات المالية الإسلامية كنتاج للهندسة المالية الإسلامية: دراسة حالة بنك دخان خلال الفترة (2020-2024)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن بنك دخان يستخدم لإدارة مخاطر في المرتبة الأولى عقود صرف عملة أجنبية آجلة، ثم تأتي في المرتبة الثانية عقود تبادل معدلات الربح، أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب الخيارات الإسلامية.

4. خاتمة:

تناولنا في هذه الورقة البحثية أحد أهم منتجات الهندسة المالية الإسلامية والمتمثل في المشتقات المالية الإسلامية وقد حاولنا تسليط الضوء على هذه المنتجات وواقع استخدامها في المصارف الإسلامية.

وقد توصلنا إلى جملة من النتائج الهامة نوردها كما يلي:

- 1 الهندسة المالية الإسلامية هي مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف.
- 2 حرم الفقهاء المعاصرون استخدام المشتقات المالية في التمويل الإسلامي، وقد اعتمدوا في حكمهم على مجموعة من الأسس لعل أهمها؛ أنها تتعارض مع قاعدة العدل، انطواها على الربا، انتفاء الملك فيها، صورية أغلبها، انطواها على مجازفة تشبه الميسر والغرر والقمار.
- 3 إن تطبيق الهندسة المالية الإسلامية سيوفر للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مزايا عديدة أهمها، توفير البديل للمنتجات المالية التقليدية وكذا توفير البديل للمنتجات المالية التقليدية.
- 4 اقترح عديد الباحثين في الاقتصاد الإسلامي أدوات مالية إسلامية قد تشكل بديل شرعية لعقود المشتقات المالية التقليدية.
- 5 تم تطوير عدد من المشتقات المالية الإسلامية وتم استخدامها في الخدمات المصرافية والمالية الإسلامية، وقد كان الغرض من معظمها التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف ومعدلات الربح، وهي: العقود الآجلة الإسلامية المبنية على الوعود، المقاييسات الإسلامية في سوق العملات، الخيارات الإسلامية.
- 6 أن بنك دخان يستخدم ثلاث أدوات من المشتقات المالية الإسلامية والمتمثلة في؛ عقود تبادل معدلات الربح، الخيارات، عقود صرف عملة أجنبية آجلة.

وببناء على النتائج السابقة نقترح ما يلي:

- 1- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعريف المستثمرين والمؤسسات المالية بفوائد المشتقات الإسلامية وكيفية استخدامها.
- 2- تعزيز انتشار المشتقات المالية الإسلامية في الأسواق العالمية من خلال التعاون مع المؤسسات المالية التقليدية.
- 3- تطوير منصات رقمية لتداول المشتقات المالية الإسلامية بطريقة آمنة وفعالة.
- 4- دعم الأبحاث الأكademie والعملية في مجال الهندسة المالية الإسلامية لتطوير منتجات مبكرة.

قائمة المراجع

- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي . (1999/1419). نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي، المجلد 11 ، الصفحات 90-69.
- عبد الرحيم ومجموعة من الباحثين عبد الحميد الساعاتي . (2009). مستقبليات متوافقة مع الشريعة، بحث منشور ضمن كتاب "الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي" (الإصدار 1). جدة: مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز.
- عبد الكريم أحمد قندوز . (2008). الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق. دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون.
- عبد الكريم أحمد قندوز . (2012). إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية. (جامعة حسيبة بن بو علي، المحرر) الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية(9)، صفحة 17.
- علي محبي الدين القراء داغي . (1992/1412). الأسواق المالية في ميزان الفقه لغسلامي. مجلة مجمع الفقه الغسلامي، 1(7)، الصفحات 188-190.
- مجموعة من المؤلفين . (1435هـ). النظام المالي الإسلامي:المبادئ والممارسات، ترجمة كرسى سابق لدراسات السوق المالية الغسلامية . تأليف جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية (المحرر)، (الصفحات 673-674).
- مجلة مجمع الفقه الغسلامي . (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.dukhanbank.com>
- <https://www.dukhanbank.com/ar/media-center/awards>
- www.qib.com . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 13 12 , 2015، من www.qib.com.qa/ar/wholesale/corporate/treasury-services.aspx

المشتقات المالية الإسلامية كنتاج للهندسة المالية الإسلامية: دراسة حالة بنك
دُخَان خَلَلَ الفَتْرَةِ (2020-2024)
